الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخاصية " تجربة الأردن "

الدكتور. مصطفى جاموس
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزيتونة الأردنية

ملخص

أصبحت عملية خصخصة منشآت القطاع العام بأشكالها المختلفة إحدى الأدوات الأساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في العديد من دول العالم، ويتم التوصية بتطبيقها وإنتاجها من قبل المنظمات العالمية ذات الصلة، ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يهدف البحث موضوع هذه الورقة إلى عرض مفهوم التخاصية، وصيغ ومبررات تطبيقها في المملكة الأردنية الهاشمية، وبيان الجوانب التنظيمية فضلاً عن طرح المشكلات المحاسبية المرافقة لعملية الخصخصة.

لقد تم التركيز في البحث على دور المحاسبة في تقييم المنشآت الخاضعة للتخصيص من خلال:

١- التقييم على أساس قيم موجودات وأصول المنشأة.

٢- التقييم المستند إلى الأرباح المحققة في المنشأة، بطريقتي:

أ – خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

ب- رسملة الأرباح المتوقعة.

ولقد توصل البحث إلى نتيجة محورية وأساسية تفصح عن الدور الهام والأساسي للمحاسبة والتحليل المالي في حل العديد من المشاكل النظرية والتطبيقية المصاحبة لعملية خصخصة المنشآت الاقتصادية الأردنية.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

١- أهمية البحث ومبرراته:

يكتسب موضوع التخاصية " Privatization " أهميته ومبررات بحثه وعرضه من خلال الاعتبارات التالية:

١-١- بروز منهجية التخاصية أو خصخصة المؤسسات والشركات والوحدات المملوكة من الدولة بوصفها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الرئيسية في برامج التصحيح الاقتصادي في العديد من دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي، ولقد بدأت ملامح تطبيق سياسات الخصخصة في اقتصاديات الدول المتقدمة أولاً، وبرزت بشكل خاص في حقبة الثمانينيات في بريطانيا في أثناء حكم رئيسة الوزراء تاتشر، وانتقلت منها إلى معظم الدول الأوربية المتقدمة.

أما في دول المعسكر الاشتراكي السابق فقد جاءت عملية الخصخصة نتيجة طبيعية للتحول عن سياسات الاقتصاد المركزي الموجه والاقتداء بآليات التصحيح الاقتصادي المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة من جهة، وتطبيقاً لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لهذه الدول وتصحيح آليات العمل الاقتصادي فيها من جهة ثانية.

أما في الدول النامية فقد كانت برامج ونصائح صندوق النقد الدولي هي الأساس في انتهاج برامج الخصخصة وتعظيم دور القطاع الخاص في اقتصادياتها، فضلاً عن سببين آخرين تمليهما طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه الدول هما: حاجاتها الملحة للاستثمارات الخارجية من ناحية، وضرورة تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية عن خزينة الدولة من ناحية ثانية، وقد اعتبرت عملية الخصخصة حلاً مثالياً لهاتين المشكلتين، فانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي القائمة أساساً على الخصخصة تخفف العبء عن موازنة الدولة المركزية من خلال مساهمات القطاع الخاص بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي، وتجذب الاستثمارات الأجنبية مما يشكل رافداً مهماً وأساسياً لعملية التنمية.

١-٢- التأكيد على الدور الهام للمحاسبة والتحليل المالي في عملية التخاصية وذلك من خلال:

- المعالجة المحاسبية لعملية الخصخصة في مراحلها المختلفة.
- استخدام المبادئ والطرق المحاسبية والمالية لتقييم أصول وخصوم المؤسسات قيد التخصيص.
- التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسات قبل التخصيص والتوقعات المستقبلية لأداء المنشأة بعد التخصيص وجدوى الاستمرار بتشغيلها والتوسع به.

وكل الاعتبارات السابقة تمثل ركناً أساسياً لتقييم ثروة المؤسسة ومن ثَمَّ قيمتها التي ستتحول فيها إلى القطاع الخاص، ومن ثم احتمالات نجاحها المستقبلي سواء بالحجم نفسه الذي خصصت به أم من خلال التوسع الأفقي والعمودي لنشاطها الأصلي.

٢- مشكلة البحث:

هناك العديد من المشاكل التي تواجه عملية الخصخصة وتطال الجوانب الإدارية والمالية والمحاسبية كلها، ومن ضمن هذه المشاكل تبرز القضايا المحاسبية بشكل واضح سواء ما يتعلق منها بالتنظيم المحاسبي أو ما يتعلق باستخدام التقانات المحاسبية قبل عملية الخصخصة وبعدها.

وإن المشكلة التي يتابعها الباحث في هذه الورقة هي المسائل المحاسبية لعملية الخصخصة والاقتراحات التي تبدو مناسبة لإدارة هذه العملية بشكل سليم من الناحية المحاسبية والتقييمية، ونظراً لأن بعض جوانب التنظيم المحاسبي وتطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية المختلفة لابد أن تتناسب مع الأطر التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية فقد رأى الباحث ضرورة التطرق إلى بعض الأشكال والصيغ التنظيمية ذات الأثر في المشكلات المحاسبية لعملية الخصخصة. وسيتم الاعتماد في هذا المجال على التجربة الأردنية الوليدة، حيث أنجزت عدة عمليات خصخصة لشركات ومؤسسات اقتصادية من قطاعات متنوعة.

٣- فرضيات البحث:

إن الفرضية المحورية التي يتلمسها الباحث ويحاول البرهنة عليها هي الدور الهام للمحاسبة والتحليل المالي في إنجاح عملية الخصخصة وتحديد قيم المؤسسات قيد التخصيص. فضلاً عن ضرورة توفير المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية الكفيلة بتوقع الجدوى الاقتصادية للمشروع بعد الخصخصة.

٤- منهجية البحث:

لقد تحكمت بمنهجية البحث الظاهرة موضوع الدراسة والكتابات والبحوث المعدة حولها ونتائج تطبيقها ميدانياً وعملياً. وهكذا فقد استند البحث إلى المنهجية التالية:

المنهج الوصفي التفسيري Descriptive، وهو منهج واقعي يعتمد مدخل الاستقراء القائم على ملاحظة ودراسة الظاهرة المحاسبية موضوع البحث واستعراض الدراسات والبحوث ونتائج التقييم لعدد من الحالات، ومناقشة وتحليل كتابات الباحثين والأكاديميين الأردنيين الذين ساهموا بوضع الأطر النظرية لعملية الخصخصة، أو الذين انتقدوا بعض جوانب ممارستها عملياً.

ونظراً لأن البحث لم يكتف بوصف ظاهرة الخصخصة واستقراء طرق تطبيقها وممارستها في الأردن وعرض نتائج هذا الاستقراء فقط، وإنما تجاوز ذلك إلى المساهمة بوضع التصورات والاقتراحات الكفيلة - برأي الباحث – بتطوير نماذج الحلول المعروضة لإشكالية الخصخصة، وخاصة من حيث طرق التقويم المتبعة لتحديدي قيمة المنشأة قيد التخصيص. من خلال الاستعانة بالتقانات المحاسبية الحديثة نسبياً (محاسبة القيمة الجارية) فضلاً عن استخدام بعض معطيات علوم دراسات الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي، فإنه بذلك يكون قد **استخدم المنهج الاستنباطي أيضاً** مقروناً بالمنهج الاستقرائي المنوه به آنفاً. وهكذا يتكامل المنهجان معاً في إعداد هذا البحث.

ثانياً: مفهوم التخاصية وآلياتها وأشكالها:

١- المفهوم:

لقد دخل مصطلح التخاصية: Privatization القاموس أول مرة في عام ١٩٨٣ خلال الحقبة التاتشرية في بريطانيا، حيث بدأت أول أعمال التخاصية ببيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كالكهرباء والسكك الحديدية والمياه والنقل العام. "[١]"

ولقد ترجم مصطلح Privatization إلى العربية بعدة مرادفات أهمها: الخصخصة، التخاصية، التخصيص، الفردته... إلخ.

وقد طور بعضهم تعريف عملية الخصخصة: ليشمل دور الحكومة بشكل عام في إدارة الاقتصاد، وإعطاء الفرصة أمام المبادرة الخاصة في ذلك المجال، ومن هنا جاءت التخاصية لتعني " التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل " "[٢]"

كما ورد تعريف موسع آخر لعملية الخصخصة بأنها " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية. ومن ثَمَّ لا يقتصر مفهوم الخصخصة

على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص، وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً، فبالإضافة إلى تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى الخاص فإنه ينبغي تنشيط وتفعيل نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق السلع والخدمات كلها. "٣"

أما التخاصية برأي السيد عادل القضاة "٤" فهي "عملية إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص يتم من خلالها تخفيض دور الحكومة الإنتاجي أو زيادة دور القطاع الخاص في امتلاك أو إدارة الموجودات المتاحة في الاقتصاد الوطني من أجل الوصول بالمقدرات الإنتاجية والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والمنافسة الممكنة. فالتخاصية هي عملية منهجية منظمة مدعومة بإرادة سياسية قوية تتضمن إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وإعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات فيه لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة، وتوزيع مغانم التنمية ومغارمها بعدالة بين فئات المجتمع المختلفة".

٢- أشكال عملية الخصخصة:

إن المتتبع لتجربة التخاصية في الأردن يلاحظ انتهاج أكثر من أسلوب واحد لهذه العملية، أهمها ما يلي:

٢-١- البيع الكامل للمشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وتعدّ هذه الصيغة نقيض عملية التأميم. وحصل ذلك في جريدة الشعب.

٢-٢- بيع جزء من الملكية إلى شريك استراتيجي (غالباً شركة أجنبية ذات سمعة في مجال عمل الشركة موضوع الخصخصة) بهدف زيادة الكفاية الإدارية ومواكبة التطور التكنولوجي، ورفع مستوى الأداء الفني والإنتاجي كما هو الحال في تخصيص شركة الاتصالات.

٢-٣- استخدام عقود التملك والبناء كنماذج تطبق على استثمارات البنى التحتية كما هو الحال في إنشاء الطرق والسكك الحديدية مثل سكة حديد العقبة.

٢-٤- بيع الأسهم في سوق عمان المالي، كما يجري بالنسبة للمؤسسة الأردنية للاستثمار في بيع ما لديها من أسهم تقل نسبتها عن ٥ % من رأسمال الشركات المساهمة كمرحلة أولى.

٢-٥- اتفاقيات الامتياز بالإدارة والتشغيل كما هو الحال في إدارة مشروع حمامات ماعين.

٢-٦- التعاقد مع القطاع الخاص على القيام بتقديم خدمات الإدارة وبعض الخدمات العامة الأخرى.

إن الأشكال السابقة للخصخصة توضح بشكل دقيق مفهوم التخاصية في الأردن من الناحية التطبيقية على الأقل، كما أنها تلقي ظلالاً على الأطر التنظيمية والقانونية والمحاسبية لكل صيغة من صيغ التخاصية، ومن ثَمَّ تسهل على الباحثين مهامهم في هذه المجالات المتنوعة.

ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى دراسة لـ UNCTAD التي صدرت في عام ١٩٩٦ "[٥]" وتعرضت إلى صيغ وأشكال الخصخصة، وبينت أن هناك ثلاثة أنواع من الحقوق خاضعة للنقل إلى القطاع الخاص هي:

- حقوق الملكية Ownership Rights
- حقوق التشغيل Operating Rights
- حقوق التطوير Development Rights

ويتم نقل أحد هذه الحقوق إلى القطاع الخاص بالصيغ التالية:

١- **خيار عدم تجريد الملكية** Non – divestiture Option، وغايتها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للمنشأة قبل تخصيصها وبيعها، ومن أدوات هذه الصيغة:

أ - إعادة الهيكلة Restructuring

ب - تفعيل الأسس التجارية في عمل شركات القطاع العام أو ما يسمى Commercialization

٢- خصخصة الإدارة ونقل حقوق التشغيل، ويتم من خلال:

أ - عقود الإدارة Management Contracts ويقتصر حق الأطراف الخارجية بموجبها على المساهمة بتطوير إدارة المنشأة موضوع التخصيص.

ب- عقود التأجير Leasing Contracts وهو ترتيب تعاقدي تمنح بموجبه الدولة (أو إحدى مؤسساتها) جهة خاصة حق استخدام أصل من أصولها (أو منشأة كاملة) لمدة محددة مقابل تسديد قيمة الإيجار بمبالغ ومواعيد متفق عليها.

ج- حقوق الامتياز Concessions.

وبموجبه تحول الدولة حق التطوير والتشغيل إلى القطاع الخاص بحيث يكون هذا الأخير مسؤولاً عن المصاريف الرأسمالية الجديدة، وله حق استثمار وتشغيل المشروع لصالحه مقابل مبلغ متفق عليه.

٣- خيار نقل الملكية بشكل كامل ويتم بثلاث صيغ:

أ- البيع الكلي المباشر Direct Sale

ب- الطرح العام لأسهم الشركة في الأسواق المالية.

ج- طرح خاص لأسهم المستثمرين الاستراتيجيين في السوق المالية.

د- المزاد العام وخاصة للمنشآت الصغيرة Public Auction

٣- موجبات الخصخصة في الأردن ومبرراتها:

تشير الدراسات والبحوث المقدمة حول التخاصية في الأردن، وآراء بعض أصحاب القرار بهذا الصدد إلى أن الأسباب الموجبة لهذه العملية تتلخص بما يلي: "[٦]"

٣-١- التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، حيث دخلت الأردن اتفاقية الشراكة الأوربية. وتقوم بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية كغيرها من الدول العربية، والمفاوضات جارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية WTO.

٣-٢- تزايد المنافسة العالمية في التجارة والاستثمار والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى.

٣-٣- التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها وتزايد أعبائها على الخزينة العامة.

٣-٤- تضاؤل قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية.

٣-٥- تفاقم التحديات أمام الاقتصاد الأردني والمتمثلة فيما يلي:

- التحديات التكنولوجية الإدارية والمعلوماتية.
- التحديات الاجتماعية والسكانية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في ظل شح الموارد الاقتصادية وضيق حجم السوق المحلي.
- تحديات الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية.
- تحديات التطوير والتحديث والكلف الباهظة للبحوث العلمية والاختراعات، وما يتبع ذلك من قيود على حقوق الملكية وبراءات الاختراع والامتيازات.
- تحديات المديونية الخارجية وحاجة المملكة للعملات الأجنبية لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في ظل تضاؤل الفرص في الحصول على المساعدات الخارجية.
- هذا وقد دعم التوجه نحو الخصخصة في الأردن بعض الدراسات الميدانية المقارنة عن أداء الشركات المملوكة من القطاعين العام والخاص. ففي دراسة ميدانية شملت الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٠ عن أداء الشركات الحكومية والخاصة تبين أن العائد قبل الضريبة قد بلغ ٢% لدى الشركات الحكومية مقابل ٦,٨% لدى الشركات الخاصة. في حين بلغت نسبة الأرباح خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) ٥,٥% في المجموعة الأولى، وارتفعت إلى ٢١,١% في الشركات من المجموعة الثانية.

والأكثر من ذلك فقد أثبتت دراسة ثانية قام بها الباحث نفسه"[٧]" على عدد من الشركات الحكومية والخاصة أن نمو المبيعات في الشركات الحكومية خلال عقد الثمانينيات كان بمعدل ٩٤%، يقابله معدل ١٨٨% للشركات الخاصة.

ويظهر الفرق بشكل أكبر للفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) حيث نمت مبيعات الشركات الحكومية بنسبة ٣٥% مقابل ١٦٧% للشركات الخاصة. أما معدل العائد قبل الضريبة فقد بلغ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ حوالي ٣,٦% لدى الشركات الحكومية، مقابل ٧,١% للشركات الخاصة.

وقد تراجع المعدل خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلى ٣% في الشركات الحكومية، وارتفع إلى ٩,٢% لدى الشركات الخاصة.

وفي دراسة أعدها البنك الدولي عن القطاع الخاص في الأردن أضاف مبررين آخرين لعملية الخصخصة هما: "[٨]"

أ - التخلص من مزاحمة القطاع الخاص، حيث أن الامتيازات التي يحصل عليها القطاع العام من الدولة تفوق تلك المتاحة للقطاع الخاص مما يجعل الشركات العامة أكثر قدرة على التنافس من الشركات الخاصة.

ب- التخلص من المحسوبية والفساد الإداري، إن أحد أسباب إخفاقات القطاع العام – برأي البنك الدولي – هو الترهل الإداري والتمسك بحرفية القوانين وعدم تطويرها، وتفشي الفساد وانتشار المحسوبية، ومن ثَمَّ تصبح الخصخصة الحل لجذب الكفاءات الناجحة وإسناد العمل لها مما يسمح باتخاذ القرارات على أسس موضوعية علمية بعيدة عن المحسوبية والروتين.

٤- الإطار التنظيمي لعملية الخصخصة:

لقد تبنت الحكومة الأردنية استراتيجية التخاصية بشكل رسمي منذ منتصف التسعينيات، وأصدرت لهذه الغاية مجموعة من القرارات تشكل الإطار التنظيمي لعملية الخصخصة نبينها فيما يلي:

٤-١- اللجنة الوزارية العليا للتخاصية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء الاقتصاديين ومحافظ البنك المركزي والمؤسسات ذات العلاقة كالمؤسسة الأردنية للاستثمار وسوق عمان المالي وديوان المحاسبة، وذلك بهدف وضع السياسة العامة والأطر الأساسية لعملية التخاصية بما ينسجم مع الغايات المستهدفة لهذه العملية واتخاذ القرارات النهائية بخصوص اعتماد برامج وآليات التخاصية المقترحة من الوحدات والجهات المختصة الأخرى، ويصدّق مجلس الوزراء على قرارات هذه اللجنة.

٤-٢- الوحدة التنفيذية للتخاصية:

وهي وحدة مستقلة في ملاك رئاسة الوزراء مهمتها التنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية مباشرة بعملية الخصخصة للقيام بالمهام الرئيسة التالية:

- اختيار المشاريع المزمع خصخصتها.
- اختيار الصيغة الأنسب للخصخصة.
- استدراج العروض من المستثمرين وتقييم العروض.
- حماية حقوق العاملين في المشاريع قيد التخصيص.
- تقديم التوصيات المناسبة إلى اللجنة الوزارية العليا.

٤-٣- اللجان التوجيهية للقطاعات والمشروعات:

وتنشأ لكل قطاع أو مشروع يجري خصخصته برئاسة الوزير المختص والأمين العام وعضوية الجهات الفنية ذات العلاقة مهمتها مراقبة عملية الخصخصة وتسهيل الاتصال والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

٤-٤- فرق عمل المشاريع:

وتضم في الغالب فنيين من الوزارات المختصة والمشروع العام وأحد كبار موظفي الوحدة التنفيذية ومستشاراً مالياً وقانونياً، وتنحصر مهامها الرئيسية بتقييم المشروع وإعادة الهيكلة المالية والإدارية والقانونية وتحضير الوثائق اللازمة لتنفيذ عملية الخصخصة، وترفع تقاريرها وتوصياتها إلى اللجنة التوجيهية.

٤-٥- لجان العطاءات الخاصة:

ومن خلالها يمارس المستشارون الماليون والمحاسبون دوراً بارزاً من حيث تحليل الأوضاع الحالية للمؤسسة وقيمتها المستقبلية ودراسة العروض من الناحية المالية واقتراح الصيغ الأنسب (من الناحية المالية) للخصخصة وتكوين ملف مالي تقيمي كامل للمؤسسة.

ثالثاً: المحاسبة ودورها في عملية الخصخصة:

بداية يجب التذكير بالمضامين الحديثة لعلم المحاسبة ولاسيما تحولها من مجرد الاهتمام بالنواحي الحرفية والتقنية لمسك الحسابات واستخراج القوائم المالية، إلى نظام متكامل للمعلومات غايته تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية عن الوحدات الاقتصادية إلى الأطراف ذات المصلحة بهذه المعلومات من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

والمحاسبة – شأنها شأن العلوم الاجتماعية الأخرى – تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة التي تخضع بدورها لمجموعة من المؤثرات والقيود الاقتصادية والقانونية والتنظيمية، وباعتبار أن عملية التخاصية ما هي إلا ظاهرة اقتصادية وتنظيمية جديدة فلابد أن يكون للمحاسبة تأثير واضح في تنظيم هذه العملية واكتمالها بشكلها الأفضل، فما هي الجوانب التي تبرز فيها آثار المحاسبة في عملية الخصخصة؟

من الضروري الإشارة إلى أن خدمات المحاسبة في مجال خصخصة المؤسسات الحكومية تتسع لتشمل جوانب عديدة أبرزها: مراجعة البيانات المالية وتدقيقها، إعادة تقييم موجودات والتزامات المؤسسة، حساب النسب المالية والتحليلية الأساسية، تقييم أداء وكفاءة العمل في الفترات السابقة، التنظيم المالي والمحاسبي الأنسب لفترة الخصخصة، دراسات الجدوى الاقتصادية... وغيرها.

وباعتبار أن جزءاً كبيراً من هذه الخدمات المحاسبية ذات صلة مباشرة بكل حالة خصخصة على حدة، ومن ثَمَّ لا يمكن عرضها في ورقة ذات طابع عام، إلا أن بعض الخدمات المحاسبية الأخرى تتسم بالعمومية وينبغي مراعاتها في جميع حالات الخصخصة. وأبرزها ما يلي:

- التغيير في الأنظمة المحاسبية، ومن ثَمَّ الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة قبل التخصيص وبعده.
- طرق تقييم موجودات المؤسسة قيد التخصيص والبدائل المتاحة في هذا المجال، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لذلك.

٣-١- التغيير في الأنظمة المحاسبية:

إن التغير الأساسي في الأنظمة المحاسبية الذي يمكن أن تصادفه بعض الوحدات المنقولة للقطاع الخاص هو ضرورة شمولها بمبادئ وطرق المحاسبة التجارية بعد أن كانت خاضعة لقواعد المحاسبة الحكومية، وما يستتبع ذلك من الانتقال من الأساس النقدي Cash Basis في المحاسبة الحكومية إلى أساس الاستحقاق Accrual Basis الذي تتطلبه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في قطاع الأعمال.

ومن المعلوم أن هذا التغير الأساسي في محاسبة بعض الوحدات الاقتصادية قبل التخصيص وبعده يستتبع التنبه على أوجه الاختلاف الرئيسية التالية بين النظامين:

أ - الميزانية السنوية وفقاً للأساس النقدي لا تظهر قيم الموجودات الثابتة وقيم المدينين والدائنين.

ب- كما أن حساب الأرباح والخسائر وفقاً للأساس الأول لا يهتم بكثير من التسويات الجردية في نهاية العام المتعلقة بأقساط استهلاك الأصول الثابتة وبالإيرادات والنفقات المستحقة غير المقبوضة.

ج- فضلاً عن أن نظم المحاسبة الحكومية (القائمة على الأساس النقدي) لا تحتفظ بقيود محاسبية كافية حول تكلفة الأصول الثابتة ومعدلات الاهتلاك وبيانات التكاليف المختلفة.

ولقد تبين أن عدداً من المؤسسات والشركات الأردنية كانت تطبق الأساس النقدي قبل عملية التخصيص، واحتاجت لتعديل هذا الأساس والنظام المحاسبي بكامله بعد التخصيص، وهنا برز واضحاً دور المحاسبة في حل هذه المشكلة.

ونود التأكيد في هذا المجال على مسألة محورية وهي أنه على الرغم من كون التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة بشكل عام يعدّ مسألة ليست صعبة الحل. بل ربما تكون من المهام التي تمارس من قبل مكاتب المحاسبة والتدقيق بشكل دوري وروتيني.

إلا أن المشكلة تظهر من خلال ضرورة استكمال البيانات الناقصة في المشاريع المخصصة وتنظيمها ووضعها في خدمة عملية التخصيص لتعُدّ معلومات مرجعية تستخدم من قبل فرق تقييم المؤسسات والمشاريع المخصصة، ورغم أن هذه المهمة الأخيرة تعُدّ وظيفة ملحقة بعملية تغيير وتعديل الأنظمة المحاسبية، إلا أنها في الحقيقة تتفوق بأهميتها على عملية التعديل المهني للأنظمة المحاسبية ذاتها.

٣-٢- تقييم المؤسسات المخصصة:

تعُدّ عملية التقييم في الشركات والمؤسسات موضوع التخصيص المشكلة الأهم التي تواجه المحاسبين والمحللين الماليين، فكثيراً ما يتم استناداً لنتائج معالجتها تحديد سعر البيع انطلاقاً من حساب رأس المال الحقيقي للمؤسسة وصافي ثروتها (Net Worth) فضلاً عن تحديدها لرأس المال الجديد الضروري للشركة بعد تخصيصها لكي تمارس أعمالها المخططة سواء في حدود العمل السابق قبل التخصيص أو بشمولها لعمليات جديدة.

وتساهم المحاسبة في عملية التقييم من خلال بدائل عدة متاحة هي: "[٩]"

- التقييم على أساس الموجودات: من المعروف أن الموجودات الثابتة وكثيراً من الموجودات المتداولة، تظهر في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، بحيث لا تأخذ التغيرات الاقتصادية في الحسبان، ولا تعترف بما يسمى بالأسعار العادلة أو الحقيقية لكل بند من هذه الموجودات. وإذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تعتمد مبدأ التكلفة التاريخية هذا لإثبات الأصول والموجودات في السجلات والقوائم المالية والمحاسبية وتلتزم به الشركات الأردنية بشكل كامل، فإن اعتماد القيم المحسوبة وفقاً لذلك يعدّ مقبولاً ومنطقياً في الشركات العاملة والمستمرة انطلاقاً من فرضية الاستمرارية Going on concern. أما لغايات التقييم الاقتصادي بهدف البيع أو

المشاركة فتصبح القيم المحسوبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية مضللة وتحتاج لتعديلات جوهرية نبين أبرزها فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لقائمة المركز المالي: (الميزانية العمومية)

إن الميزانية بشكلها التقليدي تمثل ملخصاً تاريخياً لكل من الأصول أو الحقوق التي تمتلكها المنشأة من جهة، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية من جهة ثانية، وتظهر الميزانية بنتيجة تفاضل قيم المجموعتين السابقتين حقوق الملاك في لحظة تاريخية آنية.

وهكذا تعدّ الميزانية مصدراً مهماً للوضع المالي للمنشأة في لحظة إعدادها والمتحققة من خلال نتيجة الإعمال لفترة سابقة تنتهي بتاريخ إعداد الميزانية، وهي بذلك تزود المساهمين والدائنين والجهات المستفيدة الأخرى ببيانات عن مدى ما يتوافر من سيولة للمشروع في الفترة القصيرة والالتزامات التي يواجهها المشروع مستقبلاً (اعتماداً على قيم تاريخية سابقة) فضلاً عن إظهار حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين. وكل ذلك يمكن التعبير عنه بجملة مختصرة هو إظهار المركز المالي للمنشأة بتاريخ إعداد الميزانية، وذلك اعتماداً على نتائج عمل سابق (كما سبق التكرار أكثر من مرة).

إلا أن الميزانية تعد استناداً لنتائج عمل تاريخية من جهة، واعتماداً على قيم تاريخية من جهة ثانية، وهي بذلك لا تقدم بيانات كافية للمستثمرين المهتمين أساساً بالأحداث المستقبلية لكنها تمدهم بقيم ومؤشرات يمكن تطويرها لإعداد التقديرات عن المستقبل.

إن القيمة الحقيقية لأية منشأة – والتي تهم المستثمرين الجدد – هي المعبرة عن القيم الحالية لتدفق الإيرادات المستقبلية التي ستقدمها المنشأة لملاكها الجدد. وإن تحديد القيم الحالية هذه يبدأ عملياً من تعديل الأرصدة التاريخية لقيم الأصول والخصوم الظاهرة في الميزانية. (والقيم الأخرى المتبقية عنها أو ذات الصلة بها)

ثانياً: بالنسبة لقائمة الدخل:

إن قائمة الدخل (كما تسمى في الولايات) أو حساب المتاجرة مع الأرباح والخسائر (كما هو متبع في بريطانيا) تهدف بشكل رئيسي إلى تحديد نتيجة أعمال المنشأة خلال دوره مالية منتهية، وتساعد في توضيح الاتجاه لدورة تالية اعتماداً على نتائج الدورات السابقة.

ويفترض أن تقدم قائمة الدخل بيانات عن مستويات الربح المختلفة تساعد في الحكم على:

أ – جدوى الاستثمارات وعوائدها.

ب- كفاءة إدارة المشروع وفاعليتها.

ج- مدى جدارة المشروع للاقتراض والتوسع في الاستثمار.

ولهذه الأسباب وغيرها تعد قائمة الدخل هي القائمة الأهم بين مجموعة القوائم المالية، خاصة في حالات التخصيص التي تتطلب بعض الدراسات المشابهة لدراسات الجدوى للمشروع بشكله القانوني الجديد.

ولكن العيب الأساسي في بيانات قائمة الدخل مصدره عملية القياس القائمة على التقدير للعديد من بنود القائمة. فالمخزون والاهتلاكات، والديون المشكوك فيها والديون المعدومة، وقيم بعض الالتزامات المتنازع عليها يتحكم التقدير بشكل أساسي في قياسها، مما ينعكس بشكل مباشر على بيانات قائمة الدخل التي تتيحها عن مختلف مستويات الربح. ورغم أن هذه التقديرات قد تكون منسجمة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلا أن الربح المحسوب استناداً لها ليس هو الربح الحقيقي (خاصة في حالات تخصيص المنشآت ونقل ملكيتها).

كما أن استخدام نظريات تكلفة بديلة في بعض الأحيان ستنتج أرباحاً متفاوتة خاصة في المنشآت الصناعية. فضلاً عن أن المبدأ المحاسبي لتحقق الإيرادات لا يعترف بالربح – على الأغلب – إلا عند البيع الفعلي، في حين يرى بعضهم "١٠" أن الربح من الناحية الاقتصادية يتحقق بمجرد الإنتاج لذلك يقترحون تضمين القوائم المالية بالبيانات المتعلقة بالربح المولد (وليس فقط بالربح المتحقق) وقد يكون إحدى صور هذا الربح المولد هو تقييم تغير المخزون السلعي بين أول وآخر المدة بسعر البيع لإظهار الأرباح المتحققة عن الإنتاج المخزن وغير المباع من وجهة النظر الاقتصادية.

ويمكن الاستعانة بهذا المجال بحساب العمليات الجارية الذي أقره النظام المحاسبي الموحد في سورية كحساب إحصائي بهدف حساب بعض المؤشرات الاقتصادية وخاصة حساب القيمة المضافة، حيث يتضمن هذا الحساب الإحصائي عدداً من المؤشرات منها:

- ربح (عجز) النشاط الجاري في المنشأة.
- تقييم تغير المخزون السلعي بين أول المدة وآخر المدة بسعر البيع.

ورغم أن تقييم تغير المخزون المشار له آنفاً يضاف في إحدى مراحل حساب العمليات الجارية ومن ثم يتم تنزيله في مرحلة تالية للوصول إلى نتيجة النشاط الجاري في المنشأة، فإن الاقتصاديين يمكنهم استخدامه كمعبر عن الربح المولد في المخزون غير المباع، وبإضافته إلى ربح النشاط الجاري (وفق المفهوم المحاسبي) يتم استخراج الربح الاقتصادي. وبذلك يظل النظام المحاسبي الموحد ونماذج الحسابات الختامية المحاسبية والإحصائية الملحقة به المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات اللازمة لحساب العديد من المؤشرات الاقتصادية فضلاً عن المؤشرات المحاسبية بطبيعة الحال.

هذا ويمكن تلخيص حدود القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) في مجال بحثنا بالنقاط التالية "١١"

١- استخدام التقديرات لتحديد قيم عدد من الأصول والخصوم، وبعض بنود الإنفاق أيضاً، مما يجعل رقم صافي الدخل وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء هذه التقديرات.

٢- استخدام طرق محاسبية بديلة، كتقدير قيمة المخزون وفق طريقة الوارد أولاً - صادر أولاً FIFO ، أو الوارد أخيراً - صادر أولاً LIFO ، أو الوسطي المرجح W.A. ورغم أن كل هذه الطرق هي بدائل محاسبية مقبولة عموماً، إلا أنها تنتج قيماً مختلفة للمخزون ومن ثَمَّ تسبب اختلافاً في تحديد الدخل.

٣- استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول في المنشأة الواحدة. إذ تظهر النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل وأوراق القبض وفق القيم الجارية، في حين تظهر بعض الأصول الأخرى –المخزون السلعي- بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، في حين تقيم الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية المحققة قبل عدة دورات (عند الشراء).

٤- غياب بعض الأصول والخصوم من الميزانية بشكل كامل، مثل قيم اكتشاف آبار المياه المعدنية وقيمة الزيادة في المزارع والغابات. ومن جانب الخصوم لا تظهر أيضاً غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ.

إن السبب الرئيسي لإهمال الأصول والخصوم السابقة هو صعوبة تقديرها واختلاف أساس التقدير من محاسب لآخر بحيث يصبح التقدير ذاتياً بالكامل، والمحاسبون عادة لا يثبتون في دفاترهم إلا الأرقام المحددة موضوعياً، رغم أن المعلومات الناقصة قد تكون هامة لاتخاذ بعض أنواع القرارات (ومنها تقييم المنشآت موضوع التخصيص).

٥- تغيرات الأسعار مع ثبات قيم بعض الأصول والخصوم يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات واضطرابات في القوائم المالية وخاصة في فترات التضخم النقدي وتغيرات الأسعار.

٦- غياب المعلومات النوعية والحقائق غير القابلة للقياس: مثل قيمة الهيكل التنظيمي، وقدرة الإدارة العليا على توليد الأرباح فضلاً عن بعض العقود والطلبيات الموجودة تحت التنفيذ. ورغم قبول التبريرات المقدمة عادة لمثل هذا الإجراء من الناحية المهنية الصرفة، إلا أن لبعضها أثراً واضحاً على الأرباح في المستقبل، ويصبح الموضوع ذا أهمية واضحة في مجال الخصخصة، لا سيما أن تقدير أرباح المنشآت في سنوات ما بعد الخصخصة يعدّ أحد أركان عملية التقييم.

هذا وقد لمس العديد من الباحثين الأردنيين – ولاسيما الأكاديميين منهم – أوجه النقص السابقة ومحدودية بعض بيانات القوائم المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، واقترح بعضهم أكثر من بديل واحد للتقييم، مع التأكيد على أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية هو المقياس الأنسب والأكثر تعبيراً عن قدرة المنشأة على توليد

الإيرادات وتحقيق الربح (مع التنويه إلى أن بيانات قيم التدفقات الداخلة والخارجة المستخدمة في الحساب هي نتائج مستقاة من نظام المعلومات المحاسبي نفسه مع بعض التعديلات).

وأهم أساليب التقييم التي اقترحها الباحثون الأردنيون هي: "١٢"

١- التقييم على أساس الموجودات: وهنا تطرح البدائل التالية:

١-١- التكلفة التاريخية: واعتبار بياناتها قيماً استرشادية ومنطلقاً لمتابعة عملية القياس والتقييم، إذ لا يمكن الركون إليها واعتبارها مقياساً نهائياً ودقيقاً للأصول المنشأة المباعة.

١-٢- التكلفة التاريخية المعدلة: ويتم تقييم الأصول بموجبها بالتكلفة الإحلالية ناقصاً الاهتلاكات عن الفترة السابقة المنقضية على اقتناء الأصل، وتستخدم لهذه الغاية الأرقام القياسية للتغير في المستوى العام للأسعار لتقدير تكلفة الأصل.

١-٣- التكلفة الاستبدالية: وتمثل التكلفة الفعلية للحصول على أصل معادل في قدرته الإنتاجية لأصول المنشأة ناقصاً مجموع الاهتلاكات لتاريخه. وتستخدم بموجب هذا الأسلوب الأرقام القياسية الخاصة. أي:

التكلفة الاستبدالية = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي الخاص في سنة التقييم / الرقم القياسي الخاص في سنة الشراء

١-٤- التكلفة الاستبدالية المعدلة: ويدمج بموجب هذا الأسلوب أثر التغير في كل من المستوى العام والخاص للأسعار وكما يلي:

التكلفة الاستبدالية المعدلة = التكلفة التاريخية ×

الرقم القياسي الخاص في سنة التقييم / الرقم القياسي الخاص في سنة الشراء × الرقم القياسي العام في سنة التقييم / الرقم القياسي العام في سنة الشراء

١-٥-القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية: وتستند إلى تحديد صافي التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها بمعدل مناسب يأخذ في الحسبان المخاطر المتوقعة، كما يتم تحديد معدل الاستثمار من خلال تحديد تكلفة الأموال المستثمرة في المشروع (حقوق ملكية + قروض طويلة الأجل) على أساس العائد الذي يتوقع الحصول عليه دون تحمل أية مخاطر مضافاً إليه مقدار معين يطلق عليه "عائد المخاطرة الإضافي" والذي يحدد لكل منشأة على حدة.

٢- التقييم على أساس الأرباح:

وهو التقييم الذي يعتمد على نتائج عمل المشروع وتوقعات أرباحه في المستقبل، ولذلك فإن هذا التقييم مرتبط بالماضي والمستقبل، ويتطلب تجهيز معلومات محددة مثل:

أ – خطة العمل لعدة سنوات سابقة.

ب- توقعات مستقبلية للبيانات المالية للسنوات القادمة مجهزة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

ج- معلومات أخرى حول أسعار الأسهم ومعدل العائد على الموجودات ومعدلات الفوائد... إلخ.

وتتبع طريقتان لهذا التقييم:

الأولى: طريقة خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً لسعر خصم محدود، مع الأخذ في الحسبان القيمة المتبقية للمشروع بنهاية العمر المحدد في الدراسة، وفي العادة يكون سعر الخصم مقارباً لمعدل العائد على الموجودات الذي يتوقعه المستثمر.

ولتحديد معدل الخصم تؤخذ العوامل التالية في الحسبان:

- الكلفة المرجحة لرأس المال ونسبة الملكية إلى المطاليب.
- نسبة المخاطر وفق طبيعة نشاط المشروع.
- نسبة المخاطر العامة للبيئة الاقتصادية.

الثانية: طريقة رسملة الأرباح المتوقعة، حيث يتم بموجبها احتساب قيمة المشروع على أساس قيمة الأرباح المرجحة المتوقعة في المستقبل.

٣- التقييم على أساس القيمة السوقية: ويتم تقدير القيمة على أساس الأسعار المتوقعة للأسهم في سوق مالي كفؤ ونشط عن طريق اعتبار مضاعف سعر السهم العادي*، أو بالقيمة المقارنة مع القيمة السوقية فيها لمشاريع مشابهة من حيث النشاط والحجم

لو دققنا في الطرق والأساليب السابقة المقترحة لتقييم المنشأة لاتضح أنها تعاني من بعض النواقص والسلبيات سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وأهمها التالية:

أ – إن الأساس التقديري ما زال مستخدماً على نطاق واسع وخاصة فيما يتعلق بتحديد معدلات الاهتلاك المناسبة ومعدلات الخصم أيضاً.

ب- إن غياب أرقام منشورة عن التغير في المستوى العام والخاص للأسعار يستبعد عملياً إمكانية تطبيق الأسلوبين (١-٢ ، ١-٣)

$$\text{* مضاعف سعر السهم العادي} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

ج- إن أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية غير واضح بما فيه الكفاية. كما أنه قريب جداً من طريقة التقييم على أساس الأرباح ولابد من توضيح حدود كل منهما واختلاف النتائج المتحققة من تطبيقهما.

د- إن غياب أسواق مالية كفوءة في دول المنطقة يحول عملياً دون اعتماد طريقة التقييم على أساس القيمة السوقية.

هذا وإن الطرق السابقة للتقييم تكاد تشمل الأساليب المعتمدة نظرياً كلها لهذه الغاية، مع استثناء رئيسي وهو غياب الإشارة إلى معطيات محاسبة القيمة الجارية في تقييم أصول وخصوم المنشأة وتحديد الدخل الاقتصادي لها. لاسيما وأن آليات وتقانات تطبيق هذه الطريقة أضحت أحد المواضيع الأساسية في نظرية المحاسبة، كما أن طرق تطبيقها وحسابها قد استقرت أكاديمياً وعملياً، زد على ذلك أن النتائج المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة الجارية تعطي قيماً اقتصادية للمنشأة أقرب ما تكون إلى الواقع مما يضمن الحفاظ على حقوق المجتمع ممثلاً بالدولة التي تملك المنشآت والشركات العامة.

وإذا كان غياب الأرقام القياسية العامة والخاصة المطلوبة لتطبيق محاسبة القيمة الجارية هو السبب في إغفال هذه الطريقة من أساليب تقييم المنشآت العامة قيد التخصيص في الأردن فإننا نقترح بهذه المناسبة البدء بوضع وتطوير الأنظمة والسلاسل الإحصائية للأرقام القياسية المتنوعة وترسيخها لاستخدامها بديلاً مفضلاً لتقييم المنشآت المجمع تخصيصها في المستقبل، ولاسيما أن عملية تخصيص المنشآت وشركات القطاع العام أضحت أحد المداخل الرئيسية لتصحيح الهياكل الاقتصادية في العديد من الدول العربية ومنها الأردن، وإن اعتماد هذا المنهج وتطبيقه قد يستمر لسنوات طويلة تفوق المدة المطلوبة لإنشاء وتطوير أنظمة الأرقام القياسية ذاتها.

وفي ظل غياب مستلزمات تطبيق محاسبة القيمة الجارية فإننا ندعو في الوقت الحالي إلى اعتماد أسلوب التقييم على أساس الأرباح، وخاصة طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية، التي تعطي إذا ما طبقت بشكل صحيح نتائج مقبولة في ظل البدائل الحالية المتاحة.

وفي مطلق الأحوال فإنه من المناسب استخدام أكثر من منهج واحد للقياس؛ على أن يكون من ضمنها التقييم على أساس الأرباح وبذلك نضمن هامشاً للمناورة في تحديد أفضل الأسعار والقيم للمنشآت العامة المطروحة للتخصيص.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

وهكذا تتأكد الفرضية الأساسية للبحث **وهي أن دور المحاسبة والتحليل المالي كبير وحاسم في إتمام عملية الخصخصة بشكل سليم**، خاصة فيما يتعلق بتقييم أصول وخصوم المنشأة وتحديد أرباحها الحالية تمهيداً لاستخدامها في الحسابات المستقبلية للمنشأة نفسها بعد التخصيص، فضلاً عن تعديل بعض الأنظمة المحاسبية المطبقة في المنشآت المخصصة.

اعتماداً على هذه النتيجة الأساسية للبحث، واستكمالاً لبحوث واقتراحات بعض الأكاديميين الأردنيين وغيرهم ممن تصدى لهذه المشكلة نقدم الاقتراحات العملية التالية التي يرى الباحث أنها تحسن من مستوى علاج المحاسبين لهذه المشكلة وحلها بشكل أفضل.

١- ضرورة وضع منهجية واضحة ومختصرة ومتسلسلة الإجراءات والخطوات لتقييم الشركات قبل تخصيصها تلتزم بها فرق العمل الميدانية جميعاً المناط بها مهمة التقييم، تعتمد هذه المنهجية من الناحية النظرية العلمية على المبادئ والطرق والتقانات المحاسبية والمالية المستخدمة على نطاق واسع والمتعارف عليها مهنياً، مدعمة بأدوات ومداخل مستخدمة في علم الإحصاء ودراسات الجدوى تمكن جميعها من تقدير أقرب القيم إلى الواقع والحقيقة، مع إعطاء الحرية للمقيمين لإدخال بعض التعديلات على هذه الطرق والمنهجيات بما يخدم غاية تحسين الأرقام المحسوبة، ولكن بشرط أن تكون التعديلات المقترحة مبررة نظرياً وعملياً، وقابلة للتطبيق الفعلي حسب ظروف كل منشأة، وواضحة كل الوضوح للمقيمين أنفسهم ولمستخدمي نتائج التقييم.

٢- تسلح فرق العمل الميدانية بالمعرفة المحاسبية الكافية واستخدام بعض تقانات التحليل المالي ودراسات الجدوى والإحصاء التي تتيح للمقيمين مفاتيح علمية لحل العديد من مشكلات التقييم التطبيقية.

٣- الاستناد إلى أساس الربح الشامل All Inclusive Income وليس ربح النشاط الجاري فقط Operating Income لتحديد التقديرات والمؤشرات المستقبلية جمعياً المستندة للدخل، مما يعظم رقم الربح، وينتج تقديرات أفضل لجهة حقوق الدولة. وإن اقتراح هذه التوصية لا يمثل تعسفاً في استخدام البيانات المحاسبية، وإنما تستند إلى فرضية مبررة مؤداها أن الأنشطة الثانوية والمكملة للمنشأة المولدة للأرباح الإضافية يفترض أن تتوسع وتزداد عائديتها بعد التخصيص.

٤- يتيح الفكر المحاسبي والمالي بدائل متعددة لتقييم كل من الأصول والخصوم تقع كلها ضمن إطار القبول المهني المتعارف عليه، ويفترض اعتماد الطرق المحاسبية التي تنتج أعلى قيمة للمشروع خاصة بالنسبة للمخزون وتقدير الاهتلاكات وتقييم الأصول غير الملموسة. ويمكن من هذا المجال اعتماد أكثر من أسلوب واحد لاستخراج قيم متعددة للمشروع يعتمد أفضلها لتحديد سعر البيع أولاً، ومن ثم يمكن الانتقال إلى قيم أدنى حسب مستوى التفاوض.

٥- البدء بإنشاء وتطوير أنظمة الأرقام القياسية العامة والخاصة التي تمثل العناصر الأساسية لاستخدام أسلوب محاسبة القيمة الجارية بأصول وخصوم المنشأة وحساب دخلها الاقتصادي بشكل أكثر واقعية، وريثما يتم استكمال إنشاء وتطبيق نظام

الأرقام القياسية المقترح فإنه من الأفضل الاعتماد حالياً على أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية لتقدير الدخل الاقتصادي للمنشأة العامة وقيمة استثماراتها.

٦- استخدام لغة موحدة للمصطلحات والمفاهيم المختلفة وتحديد مدلولاتها بدقة ووضوح.

الخلاصة:

وهكذا يكون البحث قد عرض لأهم الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخاصية وفق التجربة الأردنية، وبيّن الاستخدامات الواسعة لطرق ونظريات ومبادئ علم المحاسبة في حل العديد من المشاكل العملية التي تواجه نقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، كما بيّن ضرورة اللجوء - في بعض الحالات - إلى تعديل القيم والنتائج المستخلصة من القوائم المالية والمحاسبية وتكييفها لتلائم عملية تقييم المنشأة المخصصة، فضلاً عن استعراض الاقتراحات المقدمة من قبل بعض الباحثين والرسميين الأردنيين لإدارة عملية الخصخصة بشكل ناجح وإبداء الملاحظات حولها.

وتضمن البحث في ختامه عدداً من الاقتراحات الكفيلة – حسب رأي الباحث – بتطوير منهجية تقييم المنشآت قيد التخصيص، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات المعبرة عن قيم هذه المنشآت قبل عملية الخصخصة وبعدها.

المراجع
حسب تسلسل ورودها في البحث:

1- S . S . SAVES , Privatization: The Key to Better Government, (Chatham House Publishers, Inc : 1987)

ترجمة سارة أبو الرب، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٩، ص ١١ .

٢- د. غالب الرفاعي، د. خالد الوزني " التخاصية: نحو بديل لرفع الفعالية والكفاية، دراسة مقارنة للأردن"، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للإدارة العامة في الأردن، جامعة اليرموك، ١٩٩٦ .

٣- د. صديق محمد عفيفي " التخاصية... لماذا " الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٧٥، يونيو ١٩٩٣، ص ٣٤ .

٤- عادل القضاه – رئيس الوحدة التنظيمية للتخاصية – رئاسة الوزراء في الأردن " التخاصية في الأردن " ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أيلول ١٩٩٨، ص٦.

5- UNCTAD, Comparative Experience with Privatization – Policy Insights and Lessons learned, 1996, P. 63 – 101.

٦- عادل القضاه، مرجع سابق، ص ٨ – ٩ .

٧- نتائج الدراستين مقدمة من المهندس علي سحيمات (وزير نقل سابق) في المحاضرة التي قدمها في الحلقة النقاشية لجمعية رجال الأعمال، حول التخاصية والبيئة الاستثمارية، جريدة الدستور ٢٦ / ٥ / ١٩٩٣ ص ١٤.

8 - The World Bank, Jordan Private Sector Assessment, Aug., 1995.

٩- يراجع: نعيم خوري" التخاصية: أبعادها وجوانبها ومشاكلها المحاسبية (التخاصية في الأردن)، مجلة المدقق، العدد ٢٨، أيار ١٩٩٦، ص ٦ وما بعد.

د. خالد أمين. ورقة بعنوان " الجوانب القانونية والمحاسبية والمؤسسية للتخصيص " المقدمة إلى ندوة التخصيص المنظمة بالتعاون بين معهد الدراسات المصرفية في عمان، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنعقدة في عمان ما بين ٤– ١٨/ ١/ ١٩٩٧ ص ٩ وما بعد.

١٠- حلمي نمر " بحوث في نظرية المحاسبة " دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٨٧.

11- Corbin, Donald A: " Financial Statement – Income Statement and Balance Sheet" Handbook of Modern Accounting, Edited by S. Davidson and R.L. Weil, Second Edition, Mcgraw – Hill Inc. 1977, pp. 2 – 5.

عن د. محمد رضوان حلوة حنان " نظرية المحاسبة " مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ١٩٨٧، ص ٢١٤ وما بعد.

١٢- د. خالد أمين، مرجع سابق. ص ١٣٠.

· تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ١٩٩٩/٤/١.